

المهمة الرابعة

تصميم المنهجية

الوصف: في هذه المهمة، سيقوم الباحث بتقييم رسالة ماجستير وتقييم تصميم منهجية البحث،
موضحاً نوع المنهجية (كمي، نوعي، مختلط) وأدوات جمع البيانات.

١. نوع المنهجية وتناسبها مع موضوع البحث

• المنهجية المختارة

الدراسة اعتمدت على **المنهج الكمي**، وهو مناسب للغاية لطبيعة البحث الذي يسعى لقياس العلاقات بين المتغيرات (إدارة المراجعة الداخلية، جودة التقارير المالية، وكفاءة الاستثمار) باستخدام بيانات رقمية قابلة للتحليل الإحصائي.

• توافق المنهجية مع موضوع البحث

اختيار المنهج الكمي يتماشى تمامًا مع أهداف البحث التي تركز على اختبار الفرضيات بشكل موضوعي ودقيق. كما أن استخدام استبيان كأداة لجمع البيانات يعزز من دقة جمع البيانات العددية اللازمة لتحليل العلاقات بين المتغيرات.

أدوات جمع البيانات وكيفية استخدامها

• الأداة الرئيسية لجمع البيانات

تم استخدام **الاستبيان** كوسيلة رئيسية لجمع بيانات الدراسة، وهو خيار مناسب لموضوع البحث. تمت صياغة أسئلة الاستبيان باستخدام **مقياس ليكرت الخماسي** الذي يوفر تدرجات دقيقة في القياس، مما يعزز من جودة النتائج.

• تقسيم المحاور

الاستبيان قُسم إلى ثلاثة محاور تعكس أهداف الدراسة:

١. دور إدارة المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية.

٢. تأثير جودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار.

٣. تأثير إدارة المراجعة الداخلية على كفاءة الاستثمار.

• كيفية الاستخدام

- (١) توزيع الاستبيان على ثلاث فئات من مجتمع الدراسة: المراجعين الداخليين، المحللين الماليين، والعاملين بصناديق الاستثمار.
- (٢) أسلوب العينة الطبقية العشوائية يُعزز من تمثيلية كل فئة داخل مجتمع الدراسة.

ارتباط الأدوات بالمهمة السابقة

كما ظهر في المهمة السابقة، أهداف البحث صيغت بوضوح وتفصيل لتحديد العلاقة بين المراجعة الداخلية، جودة التقارير المالية، وكفاءة الاستثمار. تم توظيف أدوات البحث، مثل الاستبيان، بشكل مباشر لقياس هذه العلاقات والتحقق من الفرضيات. الأدوات المستخدمة مرتبطة تمامًا بأهداف الدراسة حيث تعكس الأسئلة في الاستبيان المحاور الرئيسية للأهداف مثل:

١. دور المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية.
٢. أثر جودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار.
٣. التأثيرات المترابطة بين المراجعة الداخلية وكفاءة الاستثمار.

وصف إجراءات جمع البيانات ووضوح الخطوات

• إجراءات واضحة:

١. تصميم استبيان شامل بناءً على أهداف الدراسة.
٢. تقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقات وفقاً لمعايير محددة (التخصص، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة).
٣. جمع ٢٥٠ قائمة استبيان، مع تصفية القوائم غير الصالحة وإجراء التحليل على ١٨٤ قائمة صحيحة.
٤. إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS لتطبيق التحليل الإحصائي الوصفي واختبارات الفرضيات.

- تفاصيل إضافية: وصف الباحث لكل خطوة في تصميم وتوزيع وتحليل البيانات يعكس حرصاً على الشمولية والوضوح.

• التصميم المتكامل:

جميع خطوات جمع البيانات وتحليلها ترتبط بشكل منطقي ومتسق مع أهداف البحث وفرضياته. كما أن الهيكلية الواضحة للأقسام (مثل المحاور والفرضيات) تُبرز ترابط الأفكار.

• الأساليب الإحصائية:

استخدام أدوات إحصائية مثل ألفا كرونباخ (لقياس الثبات والصدق) واختبار كروسكال واليز (لاختبار الفروق بين الفئات) يُبرز الانسجام بين تصميم المنهجية والفرضيات.

توصيات لتحسين المنهجية

١. توضيح التعريفات التشغيلية:

تعريف كل متغير بدقة أكبر في سياق التحليل الإحصائي سيسهم في توضيح كيفية قياس كل مفهوم.

٢. إضافة تحليل نوعي مكمل:

مقابلات محدودة مع عينة مختارة يمكن أن تضيف عمقاً لتفسير النتائج الكمية.

٣. تحسين تصميم الأسئلة:

التأكد من صياغة الأسئلة بلغة مفهومة لجميع المشاركين لتقليل احتمالات الغموض.

الخلاصة

المنهجية المستخدمة مناسبة تماماً لموضوع الدراسة، مع تصميم شامل للأدوات وإجراءات واضحة لجمع البيانات وتحليلها. يظهر لي أيضاً أن هناك تناسقاً قوياً بين نوع المنهجية وأهداف

البحث، وتم تحقيق الشمولية في تناول العينة والمتغيرات. المنهجية هي بلا شك واحدة من نقاط القوة في الدراسة مع إمكانية تحسين طفيف عبر تضمين الأبعاد النوعية.

العنوان:	دور إدارة المراجعة الداخلية فى رفع جودة التقارير المالية وأثر ذلك على كفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية
المؤلف الرئيسي:	جاء الله، رمضان مراد محمود
مؤلفين آخرين:	مجاهد، محمد عبدالله محمد عبدالله، سعد الدين، إيمان محمد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2022
موقع:	بني سويف
الصفحات:	1 - 192
رقم MD:	1314629
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة بني سويف
الكلية:	كلية التجارة
الدولة:	مصر
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	المراجعة الداخلية، التقارير المالية، الكفاءة الاستثمارية، الشركات التجارية، البورصة المصرية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1314629

للاستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب أسلوب الاستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

جاء الله، رمضان مراد محمود، مجاهد، محمد عبدالله محمد عبدالله، و سعد الدين، إيمان محمد. (2022). دور إدارة المراجعة الداخلية فى رفع جودة التقارير المالية وأثر ذلك على كفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بني سويف، بني سويف. مسترجع من <http://1314629/Record/com.mandumah.search/>

إسلوب MLA

جاء الله، رمضان مراد محمود، محمد عبدالله محمد عبدالله مجاهد، و إيمان محمد سعد الدين. "دور إدارة المراجعة الداخلية فى رفع جودة التقارير المالية وأثر ذلك على كفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية" رسالة ماجستير. جامعة بني سويف، بني سويف، 2022. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1314629>

الفصل الخامس:

منهجية الدراسة واختبار الفروض

مقدمة:

قام الباحث بدراسة ميدانية لاختبار فروض الدراسة، وذلك لصعوبة قياس أحد متغيرات الدراسة (المراجعة الداخلية) بشكل كمي، وذلك على غرار دراسات (علي، ٢٠١٧)، (شابون، ٢٠١٦)، (عبدالعظيم، ٢٠١٧)، وتهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار صحة فروض الدراسة حول أثر ودور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية، وأثر ذلك على كفاءة الاستثمار للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

كما يتناول الباحث في هذا الفصل الإحصاء الوصفي لمتغيرات عينة ومجتمع الدراسة، من خلال توضيح إجراءات وأساليب التحليل الإحصائي التي استخدمت في اختبار فروض الدراسة، وكيفية تصميم قائمة الاستقصاء، وإدخال ومعالجة البيانات، وتحديد معامل الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى توصيف عينة الدراسة، وفي النهاية يتم اختبار فروض الدراسة.

وبناءً على ما سبق يقوم الباحث بتنظيم وتقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

١/٥: الإحصاء الوصفي لمتغيرات مجتمع وعينة الدراسة.

٢/٥: تحليل النتائج واختبار فروض الدراسة.

١/٥: الإحصاء الوصفي لمتغيرات مجتمع وعينة الدراسة:

يسعى الباحث في هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على الإطار العام للتحليل الإحصائي المتبع في توصيف واختبار بيانات الدراسة الميدانية، حيث يتم تحديد الإجراءات وأساليب التحليل الإحصائي الخاصة بعملية إدخال ومعالجة البيانات، إضافة إلى تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحديد الاتجاهات العامة لمتغيرات الدراسة مثل التكرار، المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف المعياري، وأيضاً تحديد معامل الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات الدراسة وفقاً لأسلوب ألفاكرونباخ، ويتم ذلك على النحو التالي:

١/١/٥: أساليب وإجراءات التحليل الإحصائي:

قام الباحث باتباع العديد من الإجراءات والأساليب الإحصائية خلال المراحل المختلفة للدراسة الميدانية واختبار فروض الدراسة، خاصة في المراحل المتعلقة بتصميم قائمة الاستقصاء، ومرحلة إدخال ومعالجة البيانات، ومرحلة الإحصاءات الوصفية، ومرحلة اختبار فروض الدراسة، وذلك على النحو التالي:

١/١/٥ - تصميم قائمة الاستقصاء :

قام الباحث في ضوء الهدف الرئيسي للدراسة وفروضها بتصميم قائمة استقصاء بهدف جمع البيانات من ثلاث فئات مرتبطة باتخاذ القرارات الاستثمارية نظراً لما يتمتعون به من خبرات علمية وعملية في مجال الدراسة، وذلك بهدف استبيان آرائهم عن أثر دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية، وأثر ذلك على كفاءة الاستثمار للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وتتمثل فئات الدراسة في:

١. فئة المراجعين الداخليين بالشركات المقيدة بالبورصة: لما يمتلكون من خبرة عملية في مجال المراجعة الداخلية وعلى وعي وإدراك شديد للدور الذي تلعبه إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية.

٢. فئة المحللين الماليين بشركات السمسرة: حيث أنهم على درجة عالية من الوعي بمحتويات التقارير المالية ويتعاملون في أسهم الشركات بيعاً وشراءً، ويتاح لهم معلومات تمكنهم من إجراء تحليلات جيدة، بما يمكنهم من تقييم جودة التقارير المالية للشركات وكفاءة الاستثمار.

٣. فئة العاملين بصناديق الاستثمار^(١) بالبنوك التجارية في مصر (كمستثمر مؤسسي)^(٢): حيث أنهم يستخدمون التقارير المالية للشركات لتقييم الفرصة الاستثمارية الموجودة لديها، وسوف يقومون بمسح السوق من أجل البحث عن أفضل الفرص لتحقيق الأرباح.

وقد تم اختيار عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينة الطبقية، حيث يعد هذا الأسلوب هو الأنسب إحصائياً تبعاً لطبيعة مجتمع الدراسة، حيث تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى ثلاث طبقات، تمثل فئات الدراسة الثلاثة، وتم اختيار عدد من المفردات من كل طبقة بشكل عشوائي، حيث قام الباحث بإعداد (٢٥٠) قائمة استقصاء، وتم توزيعهم بشكل تحكيمي ووفقاً لما هو متاح على النحو التالي: عدد (١٠٠) مفردة من المراجعين الداخليين للشركات المقيدة بالبورصة وقد تم اختيار هذه الشركات بناءً على مؤشر EGX30 (ملحق ٢)، وعدد (٧٥) مفردة من المحللين الماليين

١- صندوق الاستثمار هو محفظة لرأس المال ينتمي إلى العديد من المستثمرين الذين يستخدمونها بشكل جماعي، لشراء الأوراق المالية والأسهم في الشركات، بينما يحتفظ كل مستثمر بملكية أسهمه الخاصة والتحكم فيها، حيث يوفر مجموعة أوسع من فرص الاستثمار، وخبرة إدارية أكبر، ورسوم استثمار أقل، مما يمكن للمستثمرين الحصول عليه بمفردهم، وتدار الصناديق وفقاً للخطة والغاية التي يحددها مدير الصندوق، بما يضمن التنوع ودرجة منخفضة من المخاطرة الاستثمارية.

٢- يقصد بالمستثمر المؤسسي المستثمر من خلال صندوق أو بصورة مباشرة والتي يشترط أن تدار من قبل جهة رسمية مخولة، توفر الاحترافية والقدرة على إدراك أبعاد الاستثمار وبناء القرار بصورة احترافية، أي أن هناك جهازاً متكاملًا تتوفر لديه الخبرة العلمية الجزئية والكلية لبناء قرار سليم بناءً على المعلومات المتوفرة.

بشركات السمسرة في الأوراق المالية (ملحق ٢)، وكذلك عدد (٧٥) مفردة من العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك التجارية (ملحق ٢)، وقد بلغ عدد الاستجابات الواردة (٢٠٠) استمارة، استبعد منها عدد (١٦) قائمة لعدم صلاحيتها بسبب عدم استكمال البيانات، وتم الاعتماد على القوائم الصحيحة الصالحة لإجراء التحليل الإحصائي وعدد (١٨٤) قائمة بنسبة (٧٣,٦%) من إجمالي عدد القوائم الموزعة، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (١-٥) استجابات فئات مجتمع الدراسة

فئات الدراسة	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستردة	عدد القوائم المستبعدة	القوائم الصحيحة	
				عدد	نسبة
المراجعين الداخليين	١٠٠	٨٠	٩	٧١	٧١%
المحللين الماليين بشركات السمسرة	٧٥	٥٧	٣	٥٤	٧٢%
العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك	٧٥	٦٣	٤	٥٩	٧٨,٦%
الإجمالي	٢٥٠	٢٠٠	١٦	١٨٤	٧٣,٦%

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي.

وللموافقة أو عدم الموافقة على أسئلة الاستقصاء فقد تم تصميم الأسئلة وفقاً لمقياس ليكرت Likert Scale الخماسي (موافق تماماً، موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق، وغير موافق تماماً)، وتمت عملية التصميم للقائمة للإجابة على أسئلة الاستقصاء وفقاً للعديد من المحاور على النحو التالي:

١- المحور الأول: يختص بقياس تأثير دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، ويقاس هذا المحور من خلال مجموعة من الأسئلة.

٢- المحور الثاني: يختص بقياس تأثير جودة التقارير المالية على رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، ويقاس هذا المحور من خلال مجموعة من الأسئلة.

٣- المحور الثالث: يختص بقياس تأثير إدارة المراجعة الداخلية على رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، ويقاس هذا المحور من خلال مجموعة من الأسئلة.

٢/١/١/٥ - مرحلة إدخال ومعالجة البيانات:

وقد تم ترميز البيانات وتفرغها في الحاسب الآلي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) (Version 23) وذلك لكل من المتغيرات الديموجرافية والمتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة.

٣/١/١/٥: مرحلة الإحصاءات الوصفية:

قام الباحث باستخراج الإحصاء الوصفي للمتغيرات الخاصة بسمات مفردات عينة الدراسة، هذا وتتضح فئات المتوسط المرجح وفقاً لمعايير الموافقة وعدم الموافقة في إطار مقياس ليكرت Likert Scale ذي الدرجات الخمس، والذي تم استخدامه في هذه الدراسة كما يلي:

جدول (٥-٢): فئات المتوسط المرجح وفقاً لمعايير الموافقة وعدم الموافقة

الفئة	الاتجاه
١ - ١,٧	تميل الإجابات إلى غير موافق على الإطلاق.
١,٨ - ٢,٥	تميل الإجابات إلى غير موافق.
٢,٦ - ٣,٣	تميل الإجابات إلى موافق إلى حد ما.
٣,٤ - ٤,١	تميل الإجابات إلى موافق.
٤,٢ - ٥	تميل الإجابات إلى موافق جداً.

المصدر: إعداد الباحث.

١- توصيف عينة الدراسة طبقاً للمؤهل العلمي:

جدول رقم (٥-٣) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي		المراجعين الداخليين		المحللين الماليين بشركات السمسرة		العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
٢	٢,٨%	-	-	١	١,٧%		
٤٥	٦٣,٤%	٣٦	٦٦,٧%	٣٦	٦١%		

ماجستير	١١	%١٥,٥	٦	%١١,١	١٤	%٢٣,٧
دكتوراه	٤	%٥,٦	٦	%١١,١	٢	%٣,٤
شهادة مهنية	٩	%١٢,٧	٦	%١١,١	٦	%١٠,٢
المجموع	٧٠	%١٠٠	٥٤	%١٠٠	٥٩	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (٥-٣) أن توزيع مفردات عينة المراجعين الداخليين حسب المؤهل العلمي تشير إلى أن حملة البكالوريوس يمثلون نسبة (٦٣,٤%)، ويليهم حملة الماجستير بنسبة (١٥,٥%)، ثم حملة الشهادات المهنية بنسبة (١٢,٧%)، ثم حملة الدكتوراه بنسبة (٥,٦%)، وأخيراً الحاصلون على دبلوم بنسبة (٢,٨%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة للمراجعين الداخليين.

في حين أن توزيع مفردات عينة المحللين الماليين بشركات السمسرة في الأوراق المالية حسب المؤهل العلمي تشير إلى أن حملة البكالوريوس يمثلون نسبة (٦٦,٧%)، ويليهم حملة الماجستير، محملة الشهادات المهنية، وحملة الدكتوراه كلهم بنفس النسبة (١١,١%)، من إجمالي مفردات عينة الدراسة للمحللين الماليين بشركات السمسرة في الأوراق المالية.

كما أن توزيع مفردات عينة العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك حسب المؤهل العلمي تشير إلى أن حملة البكالوريوس يمثلون نسبة (٦١%)، ويليهم حملة الماجستير بنسبة (٢٣,٧%)، ثم حملة الشهادات المهنية بنسبة (١٠,٢%)، ثم حملة الدكتوراه كلهم بنسبة (٣,٤%)، وأخيراً الحاصلون على دبلوم بنسبة (١,٧%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة للعاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك.

٢- توصيف عينة الدراسة طبقاً للتخصص:

جدول رقم (٥-٤) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص		المراجعين الداخليين		المحللين الماليين بشركات السمسرة		العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
٥٣	%٧٤,٦	٣٣	%٦١,١	٣٠	%٥٠,٨		

إدارة أعمال	١٢	%١٦,٩	١٠	%١٨,٥	١٢	%٢٠,٣
علوم مالية ومصرفية	٤	%٥,٦	٩	%١٦,٧	١٠	%١٦,٩
اقتصاد	٢	%٢,٨	٢	%٣,٧	٧	%١١,٩
المجموع	٧٠	%١٠٠	٥٤	%١٠٠	٥٩	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (٥-٤) أن توزيع مفردات عينة المراجعين الداخليين حسب التخصص، تشير إلى أن تخصص محاسبة يمثل نسبة (٧٤,٦%)، يليه تخصص إدارة أعمال بنسبة (١٦,٩%)، ثم تخصص علوم مالية ومصرفية بنسبة (٥,٦%)، وأخيراً تخصص اقتصاد بنسبة (٢,٨%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة للمراجعين الداخليين.

في حين أن توزيع مفردات عينة المحللين الماليين بشركات السمسرة في الأوراق المالية حسب التخصص، تشير إلى أن تخصص محاسبة يمثل نسبة (٦١,١%)، يليه تخصص إدارة أعمال بنسبة (١٨,٥%)، ثم تخصص علوم مالية ومصرفية بنسبة (١٦,٧%)، وأخيراً تخصص اقتصاد بنسبة (٣,٧%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة للمحللين الماليين بشركات السمسرة في الأوراق المالية.

كما أن توزيع مفردات عينة العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك حسب التخصص، تشير إلى أن تخصص محاسبة يمثل نسبة (٥٠,٨%)، يليه تخصص إدارة أعمال بنسبة (٢٠,٣%)، ثم تخصص علوم مالية ومصرفية بنسبة (١٦,٩%)، وأخيراً تخصص اقتصاد بنسبة (١١,٦%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة للعاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك.

٣- توصيف عينة الدراسة طبقاً للخبرة:

جدول رقم (٥-٥) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الخبرة

العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك		المحللين الماليين بشركات السمسرة		المراجعين الداخليين		الخبرة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%٢٠,٣	١٢	%٢٧,٨	١٥	%١٨,٣	١٣	أقل من ٥ سنوات

من ٥ سنوات إلى ١٠	٣٠	%٤٢,٣	١٦	%٢٩,٦	٢٥	%٤٢,٤
من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة	٢٥	%٣٥,٢	١٦	%٢٩,٦	١٦	%٢٧,١
أكثر من ١٥ سنة	٣	%٤,٢	٧	%١٣	٦	%١٠,٢
المجموع	٧٠	%١٠٠	٥٤	%١٠٠	٥٩	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (٥-٥) أن توزيع مفردات عينة المراجعين الداخليين حسب الخبرة (عدد سنوات العمل في مجال العمل والتخصص)، تشير إلى أن متوسط عدد سنوات الخبرة من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات تحوز نسبة (٤٢,٣%)، يليها متوسط عدد سنوات الخبرة من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة بنسبة (٣٥,٢%)، يليها متوسط عدد سنوات الخبرة أقل من ٥ سنوات بنسبة (١٨,٣%)، وأخيراً يليها متوسط عدد سنوات الخبرة أكثر من ١٥ سنة بنسبة (٤,٢%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة للمراجعين الداخليين.

في حين أن توزيع مفردات عينة المحللين الماليين بشركات السمسرة في الأوراق المالية حسب الخبرة، تشير إلى أن متوسط عدد سنوات الخبرة من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات تحوز نسبة (٢٩,٦%)، يليها متوسط عدد سنوات الخبرة من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة بنسبة (٢٩,٦%)، يليها متوسط عدد سنوات الخبرة أقل من ٥ سنوات بنسبة (٢٧,٨%)، وأخيراً يليها متوسط عدد سنوات الخبرة أكثر من ١٥ سنة بنسبة (١٣%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة للمحللين الماليين بشركات السمسرة في الأوراق المالية.

كما أن توزيع مفردات عينة العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك حسب الخبرة، تشير إلى أن متوسط عدد سنوات الخبرة من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات تحوز نسبة (٤٢,٤%)، يليها متوسط عدد سنوات الخبرة من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة بنسبة (٢٧,١%)، يليها متوسط عدد سنوات الخبرة أقل من ٥ سنوات بنسبة (٢٠,٣%)، وأخيراً يليها متوسط عدد سنوات الخبرة أكثر من ١٥ سنة بنسبة (١٠,٢%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة للعاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك.

٤- متغيرات الدراسة:

اعتمدت عملية جمع بيانات الدراسة الميدانية على استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء وأخذ آراء واتجاهات عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة التالية:

الفرض الأول: حول دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

الفرض الثاني: حول تأثير جودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

الفرض الثالث: حول دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

٥- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لغرض اختبار فروض الدراسة، تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعية هذه البيانات وهي:

١. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لقياس معامل الصدق ومعامل الثبات لمحاور ومحتويات قائمة الاستقصاء، والذي يعني دراسة مدى إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج.

٢. المقاييس الوصفية Descriptive Measures: وتشمل الوسط الحسابي، والذي يمثل مقياس النزعة المركزية الأنسب تبعاً لطبيعة البيانات، حيث تحتسب قيم الأوزان الخمسة لإجابات مقياس ليكرت. كما يحتسب الانحراف المعياري، ويعتبر أهم مقاييس التشتت والذي يعنى مدى تباعد الاستجابات عن بعضها البعض وعن الوسط الحسابي.

٣. اختبار كروسكال- واليز Kruskal-Wallis: هو اختبار للتجارب تامة العشوائية، وأحد اختبارات الفروض غير المعملية، وهي تلك الاختبارات التي تستخدم للتحليل الإحصائي للبيانات الوصفية والتي تكون في صورة ترتيبية، وهو اختبار مناظر لأسلوب تحليل التباين One Way ANOVA، لمقارنة مجتمعين أو أكثر، ولكن تحليل التباين يستخدم للبيانات الكمية، بينما اختبار كروسكال- واليز يستخدم للبيانات الترتيبية، ويتم تطبيقه لاختبار الفروق بين آراء فئات الدراسة الثلاثة.

فرض العدم H0: لا توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة (المراجعين الداخليين والمحليين الماليين بشركات السمسرة والعاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك).

الفرض البديل H1: يوجد فروق معنوية بين آراء فئتين على الأقل من فئات الدراسة.

٤. توزيع كاي تربيع Chi-Square: حيث يتم استخدامها بعد تطبيق كروسكال-واليز لتحديد مدى معنوية الفروق بين عينات الدراسة وذلك عند مستوى معنوية ٥%.

٢/٥ - تحليل النتائج واختبار فروض الدراسة:

١ - التأكد من ثبات وصدق متغيرات الدراسة:

قام الباحث باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة، وقد تبين أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لإجمالي متغيرات الدراسة لعينة المراجعين الداخليين قد بلغ (٠,٩٣٢) مما يدل على الثبات المرتفع لعينة الدراسة، الأمر الذي انعكس أثره على الصدق الذاتي (الذي يمثل الجذر التربيعي للثبات)، حيث بلغ (٠,٩٦٥). كما بلغ معامل الثبات لعينة المحليين الماليين بشركات السمسرة (٠,٩٢٩) ومعامل الصدق (٠,٩٦٣)، في حين بلغ معامل الثبات لعينة العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك (٠,٩٥٣) ومعامل الصدق (٠,٩٧٦). كما يظهر في الجدول التالي:

جدول (٥-٦) قياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة

محاور الاستقصاء	العبارات	المراجعين الداخليين		المحليين الماليين بشركات السمسرة		العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك	
		معامل الثبات	معامل الصدق	معامل الثبات	معامل الصدق	معامل الثبات	معامل الصدق
١. دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.	٣١	٠,٨٤٨	٠,٩٢٠	٠,٨٦٢	٠,٩٢٨	٠,٩١٤	٠,٩٥٦
٢. تأثير جودة التقارير المالية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.	١٧	٠,٨٧٧	٠,٩٣٦	٠,٨٥٢	٠,٩٢٣	٠,٩١٠	٠,٩٥٣

٠,٨٦٣	٠,٧٤٥	٠,٩٠٨	٠,٨٢٦	٠,٩١١	٠,٨٣١	١٧	٣. دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
٠,٩٧٦	٠,٩٥٣	٠,٩٦٣	٠,٩٢٩	٠,٩٦٥	٠,٩٣٢	٦٥	ثبات المحتوى لإجمالي الاستبيان

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي.

٢- اختبار الفرض الأول للبحث:

استهدف هذا الفرض اختبار مدى وجود علاقة معنوية إيجابية بين دور إدارة المراجعة الداخلية ورفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وقد استخدم الباحث في هذا الشأن الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الأول حيث تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وتم إعادة صياغة هذا الفرض في صورة فرض العدم كما يلي:

فرض العدم H_0 : لا توجد علاقة معنوية إيجابية بين دور إدارة المراجعة الداخلية ورفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

ويوضح الجدول التالي رقم (٥-٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعببارات الفرض الأول، بالنسبة للعينات الثلاثة.

جدول رقم (٥-٧) الإحصاء الوصفي لعببارات الفرض الأول

العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك		المحللين الماليين بشركات السمسرة		المراجعين الداخليين		العبارة
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
٠.٣٧٥	٤,٨٨	٠.٦٧٧	٤,٦٥	٠.٣٤٥	٤,٩٠	١- تقل ثقة المستخدمين في القوائم المالية لعدم الاهتمام بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية.
٠.٥١٢	٤,٣٤	٠.٥٦٠	٤,٣٧	٠.٥٦٣	٤,٣٥	٢- تزداد درجة الثقة في القوائم المالية عند وجود مراجعة داخلية فعالة وبالتالي يمكن توقع النتائج المستقبلية.

المتوسط الحسابي العام للفرض الأول	٤,٤٤	٢٨٢	٤,٣٨	٣٠٨	٤,٤٤	٣٥٩
-----------------------------------	------	-----	------	-----	------	-----

المصدر: إعداد الباحث في ضوء التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق رقم (٥-٧) أن المتوسط العام لجميع العبارات محل الفرض الأول أكبر من (٣)، حيث بلغ (٤,٤٤)، (٤,٣٨)، (٤,٤٤) للعينات الثلاث؛ المراجعين الداخليين، المحللين الماليين بشركات السمسرة، العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك، على التوالي. وهذا يدل على أن هناك علاقة إيجابية بين دور إدارة المراجعة الداخلية ورفع جودة التقارير المالية للشركات، وذلك من وجهة نظر عينات الدراسة الثلاث (المراجعين الداخليين، المحللين الماليين بشركات السمسرة، العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك)، كما يلاحظ أن الانحراف المعياري العام لجميع العبارات أقل من الواحد الصحيح، مما يدل على انخفاض التشتت في استجابات العينات الثلاث لهذه العبارات محل الفرض الأول، وأن اتجاهات مفردات عينات الدراسة الثلاث قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على أهمية دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية.

وبالنسبة لعينة المراجعين الداخليين، كانت أكثر العبارات أهمية بالنسبة لهم؛ أن تقل ثقة المستخدمين في القوائم المالية لعدم الاهتمام بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٩٠)، يليها أن المراجعة الداخلية تساعد في سير العمليات داخل الشركة وفق السياسات والإجراءات الموضوعة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٨٢)، وفي المرتبة الثالثة أن المراجعة الداخلية تساعد الشركة في تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها، وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها الشركة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٧٣)، ويأتي في المرتبة الرابعة أن المراجع الداخلي يقوم بتوفير معلومات موضوعية وخالية من التحيز، مما يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٦).

أما بالنسبة لعينة المحللين الماليين بشركات السمسرة، كانت أكثر العبارات أهمية بالنسبة لهم؛ أن تقل ثقة المستخدمين في القوائم المالية لعدم الاهتمام بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٥)، يليها أن وجود إدارة للمراجعة الداخلية في الشركات يضيف مزيد من الثقة في التقارير والقوائم المالية للشركة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦١)، وفي المرتبة الثالثة أن يقوم المراجع الداخلي يقوم بالتأكد من أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٧)، ويأتي في المرتبة الرابعة أن المراجع الداخلي يتمكن من الوصول إلى جميع السجلات والوثائق المناسبة لأداء واجبه القانوني دون قيود وباستقلالية مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٦).

وفيما يتعلق بعينة العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك ، كانت أكثر العبارات أهمية بالنسبة لهم؛ أن المراجعة الداخلية الشركة تساعد في تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها، وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها الشركة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٩٢)، ويليهما أن تقل ثقة المستخدمين في القوائم المالية لعدم الاهتمام بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٨٨) ، وفي المرتبة الثالثة أن المراجعة الداخلية تساعد في سير العمليات داخل الشركة وفق السياسات والإجراءات الموضوعية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٧)، ويأتي في المرتبة الرابعة أن المراجعة الداخلية تعتبر أداة رقابة وضغط على باقي إدارات الشركة للعمل وفقاً للوائح والقوانين وتحسين أدائها وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٦).

ويخلص الباحث مما سبق أن هناك اتجاه إيجابي بالموافقة من عينة الدراسة الثلاث، على أهمية دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية. وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل أنه توجد علاقة معنوية إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ورفع جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (مبارك، ٢٠١١)، دراسة (Lin, 2011)، دراسة (Mohamed, et al., 2012)، دراسة (حافظ، ٢٠١٢)، دراسة (مليجي، ٢٠١٣)، دراسة (الجمال وتركي، ٢٠١٤)، دراسة (Laković, et al., 2016)، دراسة (شابون، ٢٠١٦)، دراسة (محمد و خليل، ٢٠١٧)، دراسة (Ogundana, et al, 2017)، دراسة (Gros, et al., 2017)، دراسة (عامر وعامر، ٢٠١٨)، دراسة (Oussii and Taktak, 2018)، دراسة (السديري، فلاتة، ٢٠١٨)، دراسة (الاياري، ٢٠١٨)، دراسة (عبدالواحد، ٢٠١٨)، دراسة (Al-Chahadah, et al, 2018)، دراسة (Aldi, 2020)، دراسة (يقوب والأسمري، ٢٠٢٠).

ومما سبق يمكن للباحث القول بأن المراجعة الداخلية تعد بمثابة مراجعة دورية على قرارات وتصرفات الإدارة، لذلك فإن أنشطتها وكفاءة إجراءاتها تحد من قدرة الإدارة على التدخل في إعداد التقارير والقوائم المالية، كالتدخل في وضع التقديرات المحاسبية والاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية.

كما تختلف مع نتائج دراسة (Al-Shetwi et al, 2011)، دراسة (عبد الوهاب وآخرون، ٢٠١٧)، دراسة (علي، ٢٠١٧) ، ويمكن للباحث إرجاع اختلاف النتائج إلى اختلاف بيئة التطبيق أو اختلاف توقيت الدراسة ومجتمع الدراسة في الدراسات السابقة.

استجابات العينات الثلاث لهذه العبارات محل الفرض الثاني، وأن اتجاهات مفردات عينات الدراسة الثلاث قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على أهمية جودة التقارير المالية في رفع كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

وبالنسبة لعينة المراجعين الداخليين، كانت أكثر العبارات أهمية بالنسبة لهم؛ أنه لكي يتمكن المديرين من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة عليهم أن يعتمدوا على معلومات مالية دقيقة وموضوعية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٨٥)، يليها أن التقارير المالية الجيدة توفر معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وذلك للمساعدة في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٧٧)، وفي المرتبة الثالثة أن التقارير المالية الجيدة تعمل على إمداد المستثمرين بالمعلومات الكاملة عن الشركات التي تبحث عن التمويل اللازم للفرص الاستثمارية، وبالتالي قدرة المستثمرين على التفرقة بين الشركات ذات الأداء الجيد والشركات ذات الأداء السيئ و تجنب كلاً من مشكلة الاختيار المعاكس، والاستثمار الأقل من اللازم وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥١)، ويأتي في المرتبة الرابعة أن ارتفاع جودة التقارير المالية يعتبر من أهم الآليات للحد من عدم تماثل المعلومات، الأمر الذي يسهم في الحد من مشكلة الاختيار المعاكس والمخاطر الأخلاقية، وبالتالي زيادة كفاءة الاستثمار وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٨).

أما بالنسبة لعينة المحللين الماليين بشركات السمسرة، كانت أكثر العبارات أهمية بالنسبة لهم؛ أنه لكي يتمكن المديرين من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة عليهم أن يعتمدوا على معلومات مالية دقيقة وموضوعية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٨١)، يليها أن التقارير المالية الجيدة تمنع المديرين من اتخاذ قرارات استثمارية في غير صالح المستثمرين، وتحد من مشكلة الانهيار الأخلاقي، وبالتالي تجنب الاستثمار الأكثر من اللازم وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٧)، وفي المرتبة الثالثة أن التقارير المالية الجيدة تساعد المستخدمين على اتخاذ قرارات رشيدة، وبالتالي التوزيع الأمثل للموارد وتحقيق كفاءة الاستثمار وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٥)، ويأتي في المرتبة الرابعة أن جودة التقارير المالية تساعد المستثمرين على التمييز بين الشركات ذات الأداء الجيد والشركات ذات الأداء السيئ، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، وبالتالي الحد من الاستثمار الأقل من اللازم وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٧).

وفيما يتعلق بعينة العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك، كانت أكثر العبارات أهمية بالنسبة لهم؛ أنه لكي يتمكن المديرين من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة عليهم أن يعتمدوا على معلومات مالية دقيقة وموضوعية وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٩٥)، يليها أن التقارير المالية الجيدة توفر معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وذلك للمساعدة في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة. وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٨٠)، وفي المرتبة الثالثة أن انخفاض جودة التقارير المالية يؤدي